

١٢ - الحالة في أفريقيا

لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومساعد وزير الصحة ورئيس دائرة الصحة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية^(٥).

وأشار رئيس مجلس الأمن (الولايات المتحدة) إلى أن المناقشة تمثل المرة الأولى التي يناقش فيها المجلس مسألة صحية باعتبارها "خطرا أمنيا"، وهو ما يشكل خطوة يتخذها المجلس بعيدا عن جدول الأعمال الأمني الكلاسيكي. ومع ملاحظته أنه عندما يهدد مرض وحيد "كل شيء، من القوة الاقتصادية إلى حفظ السلام"، فإنه يصبح من الواضح أنه لا بد من مواجهة ذلك التهديد الأمني الهائل الحجم، ودعا إلى وضع جدول أعمال جديد ومتابعته بتصميم وبموارد كافية وباستخدام خلاق للأدوات الجديدة التي في متناول للعالم^(٦).

وسلم الأمين العام بأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتسبب في أزمات اجتماعية واقتصادية تهدد بدورها الاستقرار السياسي، وقال إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا يجب أن تحظى بالأولوية فورا كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن في القارة، ورحب بالمجلس كشريك إضافي في مكافحة المرض^(٧).

ولاحظ رئيس البنك الدولي، في الإحاطة التي قدمها، أنه لما كانت متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مسألة تؤثر على السلام والأمن في أفريقيا، فإنه لا بد من بذل جهود منسقة من جانب الأمم المتحدة، فضلا عن الأطراف

(٥) دُعي ممثلا بلغاريا وكرواتيا إلى المشاركة في الجلسة، ولكنهما لم يديلا بيانات. وكانت أوغندا وزمبابوي وناميبيا ممثلة بوزراء الصحة في كل منها. وتولي نائب رئيس الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن في الجزء الأول من الجلسة.

(٦) S/PV.4087، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

المداولات التي أجريت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٨٧)

في الجلسة ٤٠٨٧^(١) المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا". وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام، أعقبها بيانات أدلى بها معظم أعضاء المجلس^(٢)، ومثلو الجزائر وأستراليا والبرازيل والرأس الأخضر (بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) وكوبا وقبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا واندونيسيا وإيطاليا واليابان والجمهورية العربية الليبية ومنغوليا ونيوزيلندا^(٣) ونيجيريا والبرتغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٤) وجمهورية كوريا والسنغال وجنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي، وكذلك رئيس البنك الدولي، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي

(١) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الخامس، الحالة ١٢، فيما يتصل بترتيب المتكلمين بموجب المادة ٢٧ من النظام الداخلي؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الأول، القسم ب، فيما يتصل بالمادة ٣٩ من الميثاق وتفسيرات ما الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؛ والفصل السادس، الجزء الثاني، القسم ب، الحالة ٥، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتعلق بالمادة ٦٥ من الميثاق.

(٢) لم يدل ممثلا الصين والاتحاد الروسي ببيانات. وتلا ممثل مالي رسالة بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى البيان الذي ألقاه بصفته الوطنية.

(٣) انضم إلى البيان كل من استراليا، وباروا غينيا الجديدة، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

(٤) انضم إلى البيان كل من إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا.

البشرية/الإيدز على السلام والأمن في أفريقيا؛ وأقروا بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا للأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أفريقيا وغيرها؛ وأبرزوا أن الأمن البشري لا يقتصر على التهديدات التقليدية للأمن وإنما يشمل أيضا الشواغل الإنسانية؛ وأكدوا ضرورة التعاون الدولي المستمر والمنسق لمكافحة المرض؛ ورحبوا بإقرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالعلاقة بين انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحديات السلام والأمن في أفريقيا وبعترامهما تنسيق الجهود لمكافحة انتشار الوباء؛ وأعربوا عن اتفاقهم على أن مكافحة ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب اتخاذ بعض التدابير على سبيل الأولوية، بما في ذلك جملة أمور منها إقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص، ورصد الموارد الكافية للوقاية والعلاج على حد سواء؛ واقترحوا على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات عملية مختلفة، من بينها جملة أمور منها عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة وإقامة تعاون أكثر انتظاما بين مجلس الأمن وسائر أجهزة وهيئات الأمم المتحدة.

المداولات التي أجريت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٩٦)

في الجلسة ٤٠٩٦ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى بيان من نائبة الأمين العام، أدلى بعده بيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو الجزائر (بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية) وجنوب أفريقيا وزامبيا^(١١).

وشجعت نائبة الأمين العام، في بيانها الافتتاحي، المجلس على القيام بمتابعة نشطة للمقترحات التي عرضت

(١١) كانت جنوب أفريقيا وناميبيا ممثلتين بوزير خارجية كل منهما، وكانت زامبيا ممثلة برئيس الجمهورية.

الأخرى مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأضاف في ذلك الصدد أن مجلس الأمن يمكن أن يوفر التركيز اللازم على الأولويات. وبعد أن ذكّر بأن الفقر وانعدام التنمية هما السببان الجذريان لمعظم الصراعات، رأى أنه لا بد وأن يتخذ مجلس الأمن إجراءات تحسبا لعالم ستتنازعه الصراعات^(٨).

وفي الإحاطة التي قدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اقترح على المجلس مجموعة من الإجراءات تضمنت جملة أمور، من بينها دعم جهود خط الدفاع الأول في أفريقيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز التعاون المشترك بين البلدان؛ ورصد الموارد الكافية؛ وتنسيق الاستجابات من جانب كافة أصحاب المصلحة؛ وإقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص؛ والتعاون مع الصناعات الصيدلانية من أجل تخفيض نفقات العلاج. ومع تشديده على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو "مظهر قاس بشكل خاص" لتحديات إنمائية أوسع نطاقا، فقد رحب بأن المجلس قد رفع مستواه من مسألة اقتصادية واجتماعية طويلة المدى إلى خطر مائل لا بد أن يُعالج كأمر ذي أولوية سياسية^(٩).

وذكّر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بأن الحكومات الأفريقية والأمم المتحدة والمناخون الدوليون والمجتمع المدني والقطاع الخاص قد اتفقت خلال العام السابق على تشكيل شراكة دولية جديدة ضد الإيدز، وأشار إلى أنه لا توجد مشاكل إنمائية تتطلب بشكل أكثر إلحاحا استجابة جماعية من المجتمع الدولي^(١٠).

وأعرب المتكلمون في بياناتهم عن جملة أمور، منها ترحيبهم بمبادرة مناقشة المجلس لأثر فيروس نقص المناعة

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١١ .

(٩) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣ .

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٥ .

جناح السرعة قرارا يأذن بعملية لحفظ السلام بولاية صادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم لميسر حوار الأطراف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري؛ ودعوا إلى التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية؛ وأيدوا عقد مؤتمر دولي عن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٦٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٦٠^(١٣) المعقودة في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل موريشيوس، يحيل بها وثيقة مبادئ توجيهية للجلسة^(١٤). وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين من نائبة الأمين العام والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن بيانات أدلى بها كل أعضاء المجلس^(١٥)، وممثلو الجزائر وأنغولا وبنغلاديش وكندا وكوت ديفوار وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وغانا والهند وجامايكا واليابان وكينيا والجمهورية العربية الليبية وماليزيا والمغرب وموزامبيق ونيجيريا والسنغال وسيراليون وجنوب

(١٣) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم بء، الحالة ٨، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتعلق بالمادة ٦٥ من الميثاق؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، القسم ألف، فيما يتصل بدور المنظمات الإقليمية والمواد ٥٢ إلى ٥٤.

(١٤) S/2002/46.

(١٥) كانت المملكة المتحدة ممثلة بوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث؛ وغينيا وأيرلندا بوزير خارجية كل منهما؛ والمكسيك بوكيل وزارة الخارجية لشؤون أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والأمم المتحدة؛ والنرويج بوزير الدولة للشؤون الخارجية.

خلال "شهر أفريقيا" الذي نظمته المجلس. وبعد أن لاحظت، ضمن جملة أمور، أن المجلس قد أعطى دفعة جديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإقراره بالوباء باعتباره تهديدا لأمن أفريقيا، رحبت بأن المجلس قد أكد مجددا اهتمامه الدائم بأفريقيا، وتعهدت بأن تبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإبقاء على الزخم المتولد عن "شهر أفريقيا" والتيقن من ربطه بصورة فعالة بمنظومة الأمم المتحدة^(١٦).

وأعرب المتكلمون، في بيانهم، عن تأييدهم لـ "شهر أفريقيا" في مجلس الأمن، واتفقوا على أنه أسهم في الارتقاء بالوعي العام بمسائل هامة تتصل بأفريقيا ووسع من تعريف المسائل التي تؤثر على السلام والأمن؛ واتفقوا على أنه لا بد من تعزيز قوة الدفع التي تولدت عن "شهر أفريقيا"، وكذلك المتابعة المنسقة الجيدة التوقيت لمسائل توفير المساعدة للمشردين داخليا، فضلا عن المبادرة الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأثار كثير من المتكلمين نقاطا تتعلق بحالات محددة. وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، أعربوا عن تأييدهم لعملية سلام أروشا الجارية ولجهود التيسير التي يضطلع بها الرئيس السابق مانديلا. وفيما يتعلق بالحالة في أنغولا، رحبوا بتأكيد حكومة أنغولا مجددا التزامها ببروتوكول لوساكا، وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية وتأييدهم للجهود المتكررة التي اضطلع بها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا. وفيما يتعلق بالحالة في سيراليون، أعرب كثير من المتكلمين عن تأييدهم لتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ وفيما يتصل بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفقوا على أنه يجب على المجلس أن يعتمد على

(١٦) S/PV.4096، الصفحات ٢ إلى ٤.

وعنيفة، وأعربت عن أملها في أن يستخدم المجلس ذلك الزخم السياسي لتعزيز دعوته إلى الدول الأعضاء لتجعل انتهاك حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مخالفة جنائية في إطار قوانينها الوطنية^(١٧).

وقال الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكثف تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تمثل الشركاء الرئيسيين والأساس لأي نهج عالمي نحو تسوية الصراعات في القارة، ولذلك فقد اقترح إنشاء آلية للمشاورات بين مجلس الأمن والجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية لحل الصراعات. وسلط الضوء على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأشار إلى أن أفريقيا لا بد وأن تتحمل بنفسها مسؤولياتها، وأن تنهض بدور أكثر نشاطا في مجال منع الصراعات وإدارتها وحلها^(١٨).

وشدد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن الطابع المتعدد الأبعاد لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد الصراع يتطلب إتباع نهج متعدد التخصصات، وأكد أهمية التعاون نحو أكثر فعالية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يمكن أن يعمل في الميدان بطريقة متكاملة^(١٩).

وتناولت الوفود، في بياناتها، مجموعة واسعة ومتنوعة من المسائل، واتفقت على عدة أمور منها ضرورة: تبني نهج شامل وعملي ويتركز على تحقيق النتائج في منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات وحل النزاعات والتعمير وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات، على النحو المبين في

(١٧) S/PV.4460، الصفحات ٣ إلى ٦.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ١١.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤٥.

أفريقيا وأسبانيا وتونس وأوغندا وأوكرانيا وزامبيا^(١٦)، وكذلك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للشؤون الخارجية والأمن، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وركزت نائبة الأمين العام، في بيانها الافتتاحي، على بناء علاقة أقوى بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية من أجل استحداث نهج متكاملة لمنع اندلاع الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. ومع ملاحظة أن منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والعديد من فرادى الدول قد أظهرت اهتماما يستحق الإشادة في مجال الاضطلاع بدور أكبر في حفظ السلام في أفريقيا، أشارت إلى ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهدا جديا ومتضافرا لبناء هذه القدرات الإقليمية والمحافظ عليها. وفي مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، سلط الضوء على الأهمية الحاسمة للمصالحة الوطنية والمساءلة عن الفظائع المرتكبة، وأكدت ضرورة أن تُقام برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس مالي قوي وطويل الأمد، ورأت أنه ربما يرغب المجلس في أن يدرج هذه المسائل مستقبلا في ولايات الأمم المتحدة التي يأذن بها. وفيما يتعلق بفعالية الجزاءات، أشارت نائبة الأمين العام إلى التقدم الذي تم إحرازه منذ أن أخذ المجلس ينشئ أفرقة خبراء للتحقيق في انتهاكات نظم الجزاءات. وذكّرت بالآلية التي توخاها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) للتعامل مع الذين يسعون إلى استغلال المعاملات المالية لغايات غير قانونية

(١٦) دُعي ممثل جيوتي إلى المشاركة، ولكنه لم يدل ببيان. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وزامبيا ممثلة بوزير خارجية كل منهما؛ وموزامبيق والمغرب بنائب وزير خارجية كل منهما؛ والجزائر بوزيرها المسؤول عن الشؤون الأفريقية؛ وأنغولا بنائب وزير الشؤون الخارجية فيها؛ وجنوب أفريقيا بنائب وزير الشؤون البيئية والسياحة فيها.

ذلك من خلال إنشاء فريق عمل مخصص لمجلس الأمن^(٢٢)؛ وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة مجلس الأمن^(٢٣)؛ وإنشاء إطار للتعاون والتشاور بين مجلس الأمن وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها^(٢٤)؛ وتعزيز آليات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا، داخل إطار منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية المعنية^(٢٥)؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بمشكلات السلم والأمن والتنمية في أفريقيا^(٢٦).

و (1) Resumption S/PV.4460، الصفحة ٣ (كولومبيا)؛
والصفحة ١٣ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٤ (موريشيوس)؛
والصفحة ٣٦ (بنغلاديش)؛ و (2) Resumption S/PV.4460،
الصفحة ٧ (جامايكا).

(٢٢) (1) Resumption S/PV.4460، الصفحة ٢٤ (موريشيوس)؛
و (2) Resumption S/PV.4460، الصفحة ١٩ (كينيا).

(٢٣) S/PV.4460، الصفحة ٢١ (المكسيك)؛ و
(1) Resumption، الصفحة ٥ (الصين)؛ والصفحة ١٦
(الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٣ (تونس)؛ والصفحة
٣٩ (كوبا)؛ والصفحة ٤٨ (نيجيريا)؛ و S/PV.4460
(2) Resumption، الصفحة ٤ (غانا)؛ والصفحة ٦ (جامايكا)؛
والصفحة ٩ (الهند)؛ والصفحة ١٧ (ماليزيا).

(٢٤) S/PV.4460، الصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٥
(أيرلندا)؛ والصفحة ٢٤ (غينيا)؛ والصفحة ٢٦ (جمهورية
الكونغو الديمقراطية)؛ و (1) Resumption S/PV.4460، الصفحة
٢ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة
٢٧ (مصر)؛ والصفحة ٣٤ (تونس)؛ و S/PV.4460
(2) Resumption، الصفحة ٤ (غانا)؛ والصفحة ١٢ (أوكرانيا).

(٢٥) S/PV.4460، الصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦
(أيرلندا)؛ والصفحة ١٨ (النرويج)؛ والصفحة ٢٩ (الجزائر)؛
والصفحتان ٤٣ و ٤٤ (جنوب أفريقيا)؛ و S/PV.4460
(1) Resumption، الصفحة ٥ (الصين)؛ والصفحة ٦ (الاتحاد
الروسي)؛ والصفحة ٨ (بلغاريا)؛ والصفحة ١٣ (سنغافورة).

(٢٦) S/PV.4460، الصفحة ٢٠ (المكسيك)؛ و
(1) Resumption، الصفحة ٣٧ (بنغلاديش).

تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز
السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها^(٢٠)؛ والتنفيذ السريع
للاستنتاجات والتوصيات الواردة في إعلان الألفية فيما يتصل
بأفريقيا؛ والاستجابة للطابع المتغير للصراعات والطبيعة
السائدة للصراعات الإقليمية والتراعات بين الدول بتعديل
النهج المتبع في حفظ السلم. بما يعكس الواقع الجديد،
وبالتحول من سياسة رد الفعل إلى سياسة منع التراعات؛
والقيام بحوار أكثر نشاطا وتنظيما بين منظمة الوحدة
الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأمم المتحدة؛
وتشجيع تحسين التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
واليها المعنية، وبخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي
والاجتماعي، في معالجة حالات الصراع وما بعد انتهاء
الصراع في أفريقيا، فضلا عن تحسين تنسيق مبادرات السلم
في مجالي منع نشوب الصراعات وإدارة التراعات على حد
سواء؛ ودعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
وتشجيع المؤسسات الأفريقية على الاضطلاع بدور قيادي
في مسائل منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات وجهود
إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد انتهاء الصراع، بمساعدة من
الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، طرح المتكلمون، أثناء المناقشة،
العديد من الاستنتاجات التي تضمنت مقترحات محددة
لتحسين إجراءات مجلس الأمن في أفريقيا. وفيما يتعلق
بالاستنتاجات ذات الطابع الأكثر مؤسسية على وجه
الخصوص، اتفق العديد من المتكلمين على عدة أمور، منها
ضرورة: تعزيز إطار التعاون بين مجلس الأمن والمجلس
الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المؤسسي^(٢١)؛ بما في

(٢٠) S/1998/318.

(٢١) S/PV.4460، الصفحة ١٥ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٧ (جمهورية
الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحة ٤٤ (جنوب أفريقيا)؛
والصفحة ٤٥ (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي)؛

الرامية إلى كبح الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لأفريقيا^(٢٢)؛ وتحسين تنسيق الأنشطة الرامية إلى معالجة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية^(٢٣)؛ وتعزيز إمكانيات حفظ السلام لدى الدول والمنظمات الأفريقية، بما في ذلك من خلال التدريب والتمرينات العسكرية وتبادل المعلومات والدعم اللوجستي والتمويل^(٢٤).

وفي الجلسة ٤٤٦٥ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدلى الرئيس (موريشيوس) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٢٥)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤكد مجدداً مبادئ الاستقلال السياسي لكل الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛

يشدد على أهمية التشارك وزيادة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا فيما يتعلق بتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين؛ ويدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا؛ ويشدد على الحكم السليم والديمقراطية

وفيما يتعلق بالتوصيات ذات الطابع الأكثر عملية، شملت مقترحات الوفود جملة أمور، منها التشاور المنتظم وتقاسم المعلومات والمشروعات المشتركة بين المنظمات الأفريقية والأمم المتحدة وهياكلها^(٢٦)؛ ومواصلة التنسيق في تحسين كفاءة الجزاءات والحد إلى أدنى درجة من آثارها الضارة على عموم السكان، من خلال إنشاء "آلية متابعة دائمة" تعنى بتطبيق التدابير التي يفرضها المجلس على سبيل المثال^(٢٨)؛ وزيادة الزيارات التي يضطلع بها مجلس الأمن على أرض الواقع فيما يتصل بعمليات حفظ السلام في أفريقيا^(٢٩)؛ وقيام مجلس الأمن بإنشاء فريق عامل معني بأفريقيا مع إعطائه ولاية واضحة ذات منحى عملي^(٣٠)؛ وإيلاء مزيد من الأهمية والتمويل الكافي للتنمية في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، من خلال برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم لكفالة الانتقال السلس من تسوية الصراع إلى الإعمار بعد انتهاء الصراع^(٣١)؛ وتحسين تنسيق الأنشطة

(٢٧) ، الصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ و S/PV.4460 (Resumption) (1)، الصفحة ١٧ (الجمهورية العربية السورية).

(٢٨) S/PV.4460 (Resumption 1)، الصفحة ١٩ (فرنسا).

(٢٩) S/PV.4460، الصفحة ٣٨ (موزامبيق)؛ و S/PV.4460 (Resumption 2)، الصفحة ٤ (غانا)؛ والصفحة ١٧ (ماليزيا).

(٣٠) S/PV.4460، الصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٤ (غينيا)؛ و S/PV.4460 (Resumption 1)، الصفحة ١٤ (سنغافورة)؛ والصفحة (فرنسا)؛ والصفحة (كندا)؛ و S/PV.4460 (Resumption 2)، الصفحة (غانا)؛ والصفحة (ماليزيا).

(٣١) S/PV.4460، الصفحة ١٦ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٠ (المكسيك)؛ والصفحة ٣٠ (الجزائر)؛ والصفحة ٣٤ (زامبيا)؛ والصفحة ٤٤ (جنوب أفريقيا)؛ و S/PV.4460 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (كولومبيا)؛ والصفحة ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٢ (الكاميرون)؛ والصفحة ١٥ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٧ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٥ (تونس)؛ والصفحة ٣٧ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٤٥ (كوت ديفوار)؛ والصفحة ٥١ (سيراليون)؛ و S/PV.4460 (Resumption 2)، الصفحة ١٦ (ماليزيا).

(٣٥) S/PRST/2002/2.

والصحراء^(٣٨) واليابان وملاوي ومالي والمغرب وموزامبيق ونيبال ونيجيريا وجمهورية كوريا ورواندا والسنغال وسيراليون والصومال وأسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٣٩) وجنوب أفريقيا وتونس وأوكرانيا وجمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا، وكذلك المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية^(٤٠)، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لبلدان اتحاد نهر مانو^(٤١).

وأشار رئيس المجلس (سنغافورة)، في بيانه الاستهلالي، إلى أنه بعد إنشاء الفريق العامل المخصص لأفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٢، تم توحي الجلسة بوصفها جلسة "تواصل" تتيح للأعضاء على نطاق واسع فرصة تقديم مساهمتهم وتقييمهم الاسترجاعي لعمل الفريق من خلال مناقشة صريحة وتفاعلية^(٤٢).

(٣٨) أعضاء تجمع الساحل والصحراء هم إريتريا وبنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وتونس والجمهورية العربية الليبية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي والسنغال والسودان والصومال وغامبيا ومالي ومصر والمغرب والنيجريا، بالإضافة إلى ليبريا كمراقب.

(٣٩) انضم إلى البيان كل من إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا. وبعد أن ألقى ممثل أسبانيا بيانه، أعطى الكلمة إلى الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لبلدان اتحاد نهر مانو.

(٤٠) في بداية الجلسة، وجه رئيس مجلس الأمن انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل موريشيوس، يطلب فيها أن يوجه المجلس الدعوة إلى المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة (S/2002/554).

(٤١) دُعي ممثلو أنغولا وباكستان وبوروندي والرأس الأخضر وغابون وماليزيا إلى المشاركة في الجلسة، ولكنهم لم يدلوا ببيانات.

(٤٢) S/PV.4538، الصفحة ٣.

وسيادة القانون ونزع السلاح واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفقر باعتبارها ضرورية للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا؛
يعرب عن قلقه إزاء آثار النزاعات على السكان المدنيين، ويشدد على ضرورة معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا؛
يحث المجتمع الدولي والمناخين على تنسيق جهودهم في مكافحة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
يدعو البلدان المانحة ومؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة مساعدة أفريقيا في تنفيذ المبادرات دعما للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

المداولات التي أجريت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٣٨)

في الجلسة ٤٥٣٨^(٣٦) المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله مسألة الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس الفريق العامل المخصص لأفريقيا، وبعد ذلك أدلى ببيانات أدلى ببيانات بعض أعضاء المجلس (كولومبيا والصين وفرنسا وأيرلندا وموريشيوس والمكسيك والنرويج والمملكة المتحدة)^(٣٧)، وممثلو الجزائر وأستراليا والبحرين وبنغلاديش وبنن (بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا وجيبوتي ومصر وإثيوبيا وغامبيا والهند والجمهورية العربية الليبية (بالنيابة عن تجمع دول الساحل

(٣٦) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم ب، الحالة ٨، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتعلق بالمادة ٦٥ من الميثاق؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثاني، الحالة ١٦، فيما يتصل بالمادة ٢٤.

(٣٧) لم يدل ممثلو الاتحاد الروسي وبلغاريا والجمهورية العربية السورية وبنغلاديش وغينيا والكاميرون والولايات المتحدة ببيانات.

داخل منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن يساعد في معالجة أسباب الصراعات، وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وإقامة شراكة فعالة مع مجلس الأمن في تنفيذ استراتيجيات منع الصراعات وتحقيق الانتعاش. وسلط الضوء على اقتراح يقضي بأن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريقاً عاملاً استشارياً مخصصاً معنياً بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع^(٤٦).

ولاحظ المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية أن المنظمة، التي تمر بمرحلة حرجة في تطورها من شأنها أن تفتح الطريق أمام تحولها إلى الاتحاد الأفريقي^(٤٧)، تضطلع باستعراضها وإجراءها وإجراءات وأساليب عملها في مجال منع الصراعات. ومع ملاحظة أن أحد الاقتراحات التي ظهرت هو إنشاء جهاز مركزي لمنع نشوب الصراعات، فقد شجع الفريق العامل، ضمن جملة أمور، على تعزيز ودعم آليات التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والمجلس من أجل ترشيد الجهود في مجال منع نشوب الصراعات^(٤٨).

وأكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أن مجلس الأمن قد كرس وقدرًا كبيراً من الوقت والجهد على مدى السنوات الخمس السابقة لواقع الأمور الأفريقية وعزز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية، ورحب بإنشاء الفريق العامل المخصص لأفريقيا باعتباره الحلقة المفقودة في أعمال المجلس التي ستمكنه من تعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. وبالإضافة إلى المشاورات المنتظمة بين الفريق العامل والمراقب الدائم لمنظمة

وأشار رئيس الفريق العامل المخصص لأفريقيا، في أول إحاطة يقدمها للمجلس، إلى أن الفريق العامل المخصص قد أنشئ لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في البيان الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وتعزيز التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٤٣). وعرض بعد ذلك برنامج عمل الفريق العامل، الذي تضمن، بناء على مذكرة من الرئيس مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٤٤)، تعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتشجيع بناء الثقة في منطقة اتحاد نهر مانو؛ وتعزيز دور الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا؛ ودراسة السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في مراقبة الانتخابات وفي العمليات الانتخابية؛ وإنشاء أفرقة من الأصدقاء تعنى بمجالات معينة من الصراعات؛ ومعالجة ضرورة تعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى ومجلس الأمن؛ والعمل على إسهام المنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات الأكاديمية في عمل الفريق. وبعد أن أقر رئيس الفريق العامل بأن برنامج العمل "طموح للغاية"، أعرب عن ترحيبه بوجهات نظر الأعضاء غير الممثلين في المجلس بشأن كيفية تفعيل الفريق العامل من أجل التصدي للوضع في أفريقيا على نحو محدد ملموس^(٤٥).

ورحب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في بيانه، بإنشاء الفريق العامل المخصص لأفريقيا باعتباره خطوة أخرى مهمة على طريق تحسين التعاون بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره هيئة حكومية دولية مركزية للتنسيق

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

(٤٧) في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لم تعد منظمة الوحدة الأفريقية قائمة، وحل محلها الاتحاد الأفريقي.

(٤٨) S/PV.4538، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(٤٣) S/PRST/2002/2.

(٤٤) S/2002/207.

(٤٥) S/PV.4538، الصفحات ٤ إلى ٦.

في الجلسة ٥٧٧ (٥٠) المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أوضحت رئيسة مجلس الأمن (المملكة المتحدة) أنه بعد البيانات الاستهلالية التي يدلي بها الأمين العام ووزيرا خارجية سيراليون وغينيا، ستتخذ الجلسة شكل حلقة عمل تنقسم إلى جزئين: "الدروس المستفادة في سيراليون" في الجلسة الصباحية؛ ثم "وضع خطة عمل منسقة لنهر مانو" في جلسة بعد الظهر. وفي إشارة إلى الجلسة السابقة، أقرت رئيسة المجلس بأنه على الرغم من إقرار السلام في نهاية المطاف في سيراليون، فلا تزال هناك تحديات هائلة في الانتقال الدقيق من حفظ السلام إلى بناء السلام. ولذلك، فقد قالت إنه من الأهمية تعلم الدروس من خبرات الأمم المتحدة التي ربما تتصل بحالات صراعات أخرى، والتفكير في الطريقة التي يمكن أن تركز بها الأمم المتحدة بقدر أكبر على بناء السلام في سيراليون. وفيما يتعلق بالحالة في اتحاد نهر مانو، شددت رئيسة مجلس الأمن على أهمية البحث عن سبل للعمل مع بلدان اتحاد نهر مانو لدعم إتباع نهج إقليمي، وتحسين صورة الأمم المتحدة، وتسهيل وتنسيق عملية السلام^(٥١).

وقال الأمين العام، في الإحاطة التي قدمها، إن تجربة الأمم المتحدة في حفظ السلام في سيراليون توفر دروسا قيمة، ليس فقط بسبب النجاح الذي حققته البعثة، ولكن أيضا بسبب الصعوبات التي برزت في المراحل المبكرة من البعثة، وكيفية معالجتها. وأشار الأمين العام إلى أنه عندما قررت الأمم المتحدة القيام بتلك العمليات في تلك الحالات

(٥٠) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم بء، الحالة ٨، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الثالث، القسم بء، فيما يتصل بالجزاءات والمادة ٤١.

(٥١) S/PV.4577، الصفحتان ٣ و ٤.

الوحدة الأفريقية في نيويورك، اقترح ترشيد نظام التبادلات الدولية بين مجلس الأمن والجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية لإجراء مناقشة دورية بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المنظمتين التي يمكن أن يكون لها أثر على السلم والأمن في أفريقيا. وأضاف أنه يمكن أيضا توسيع هذه المشاورات لتشمل جميع المنظمات دون الإقليمية الأفريقية^(٤٩).

ورحب المتكلمون بصورة عامة بإنشاء الفريق العامل المخصص لأفريقيا، وأيدوا الولاية المسندة إليه وبرنامج عمله، ضمن عدة أمور. وأكد العديد من المتكلمين على الأسباب الجذرية للصراعات تشمل الفقر والتخلف، وسلطوا الضوء على العلاقة بين بناء السلام والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، واعروا عن تأييدهم لما يجري من زيادة للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، بما في ذلك من خلال جهود الفريق العامل أيضا؛ واقترحوا تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك مع سائر المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، في مسائل منع نشوب الصراعات وحلها، وبخاصة التعاون بين الجهاز المركزي التابع لآلية منظمة الوحدة الأفريقية والفريق العامل؛ وأكدوا على الدور الهام للمبادرات المنبثقة من أفريقيا، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في تشجيع الحكم الرشيد والمسؤولية الاقتصادية؛ وذكروا بأهمية منع نشوب الصراعات، وشددوا على أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تساعد في توفير الإنذار المبكر لمجلس الأمن وللأمم المتحدة بوجه عام.

المداولات التي أجريت في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٧٧)

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٣.

والشرطة، وبسط سلطة الدولة في أنحاء البلد، وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، ووضع برامج لمكافحة الفقر. وبعد أن أعرب عن قلقه إزاء الحالة في ليبيريا، التي لم يتواكب إنهاء الحرب فيها مع إستراتيجية حقيقية للخروج، بعكس ما حدث في سيراليون، أعرب عن أمله في إمكان تبني عدد من التدابير، من قبيل وقف إطلاق النار؛ ومواصلة الحوار بين الأطراف الليبرية؛ ووضع برنامج حقيقي لتزج السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واعتماد برنامج للانعاش الاقتصادي؛ وبسط السلطة الليبرية في أنحاء البلد؛ واستمرار الجزاءات حتى تفي حكومة ليبيريا بالشروط التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة^(٥٤).

وعقب الملاحظات التي أدلى بها وزيراً خارجية سيراليون وغينيا، بدأ المجلس الجلسة المتعلقة بت "الدروس المستفادة في سيراليون". وأدلى ببيانات ممثلو بعض أعضاء المجلس^(٥٥)، واليابان، وكذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائب المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية^(٥٦).

وبالتأكيد على الأزمة التي وقعت في سيراليون عقب اختطاف عدة مئات من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، رأى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن العوامل الحاسمة التي أسهمت في نجاح بعثة الأمم المتحدة في

"الغامضة المائعة" كان لا بد وأن تكون مستعدة لما هو غير متوقع، ولاحظ أن العوامل الرئيسية كانت تتمثل في الاستعداد الفعال، والموارد الكافية، والتحليل الكافي وتوفير المعلومات لتوقع الشكل الذي يمكن أن تأخذه الأزمة، فضلاً عن الموارد والإرادة السياسية والبقاء على الطريق إلى أن تتحقق الأهداف^(٥٢).

وسلط وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون الضوء على مختلف الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فضلاً عن الطابع المتفرد للبعثة، ورأى أن الأمم المتحدة، عندما تقرر نشر عملية سلام، ينبغي لها، ضمن جملة أمور، أن تضع في الاعتبار الظروف الخاصة للصراع؛ وقدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على القيام بأنشطة لحفظ السلام؛ والبعد الإنساني للصراع، ودور الموارد الطبيعية في إذكاء الصراع، والدور الخاص ببعض البلدان. وأشار إلى أن نجاح البعثة في تحقيق أهدافها كان يرجع في جانب كبير منه إلى أن عملية السلام كانت تعكس الروابط بين حفظ السلام وبناء السلام والحكم السليم والأمن وشواغل ما بعد انتهاء الصراع، فضلاً عن عملها في تضافر مع الشركاء الإقليميين والثنائيين. غير أنه استشهد بتصاعد أعمال العنف في ليبيريا وتدفعات اللاجئين ليشدد على أهمية تطبيق الدروس المستفادة في سيراليون على مجمل المنطقة دون الإقليمية^(٥٣).

ورأى وزير خارجية غينيا أن أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يتمثل في إعطائها ولاية واضحة ودقيقة، وتزويدها بالموارد اللازمة. وأعرب عن اعتقاده أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل تعزيز السلام في سيراليون، وعرض عدداً من التدابير كي ينظر فيها المجلس، تتضمن عدة أمور منها إعادة هيكلة الجيش

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١١.

(٥٥) بلغاريا والجمهورية العربية السورية والكاميرون وكولومبيا والولايات المتحدة.

(٥٦) وجهت رئيسة مجلس الأمن انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المملكة المتحدة، يطلب فيها دعوة نائب المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لحضور الجلسة (S/2002/761).

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

أشارت إلى الحماية والمساعدة الخاصتين اللتين يجب توفيرهما للنساء والفتيات^(٥٨).

وعرض رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، في بيانه، بعض الدروس المستفادة فيما يتعلق بالجزءات المطبقة في سيراليون، ورأى أن الحظر المفروض على توريد الأسلحة لم يترك سوى تأثير محدود، لأن الوجود الفعلي لقوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ونجاح عملية نزع السلاح قد أدبا إلى القضاء على تداول الأسلحة في البلد. ومع ملاحظة أن الجزاءات ليست ضماناً بأن الأسلحة لن تعود مرة أخرى إلى سيراليون، فقد شدد على ضرورة الامتثال للجزاءات من جانب الأطراف الثالثة، وعلى ضرورة بذل جهد إضافي من جانب المجتمع الدولي لتحديد منشأ الأسلحة المتداولة في منطقة نهر مانو، وتقيح واستكمال قوائم الأفراد الخاضعين لقيود السفر بشكل منتظم لحفز العمليات السياسية في بلدان المنطقة^(٥٩).

وفي البيانات المتصلة بالدروس المستفادة في سيراليون، ركز المتكلمون، ضمن جملة أمور، على أهمية العوامل التالية: المرونة في الاستجابة للظروف المتغيرة؛ وبذل جهود متكاملة، داخل وكالات الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية على حد سواء؛ وإتباع نهج شامل والتعاون على صعيد المنطقة؛ وسرعة الاتفاق على إسناد ولاية مناسبة وقوية لي قوة لحفظ السلام، ودعمها بما يكفي من التمويل والموارد؛ وتكامل الجهود الإنسانية وجهود الإعمار وإعادة البناء الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل على حد سواء؛ وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

سيراليون تشمل تصميم مجلس الأمن على تعزيز ولاية البعثة وبناء مستويات من القوات، وكذلك استعداد الدول الأعضاء لتوفير الموارد اللازمة للبعثة. واستشهد بدروس رئيسية أخرى مستفادة من تجربة البعثة، فسلط الضوء على عناصر مختلفة، من قبيل وحدة الأطراف الفاعلة التي كانت ترجمة لوضوح الأهداف ووضوح وكفاءة النشاط العملي للبعثة؛ وتوفير التدريب والدعم والتوجيه السياسي وراء البعثة؛ والطبيعة المتكاملة للبعثة؛ وإعادة تقييم البعثة في ضوء الظروف المتغيرة على أرض الواقع؛ واستعراض هيكل قيادة القوة وإعادة هيكلة العناصر غير العسكرية؛ والتفاعل السياسي المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقب انسحاب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية. وفي حين أقر بالدور الذي اضطلعت به المملكة المتحدة في سيراليون، فقد أشار إلى أن نهج "الدولة القائدة" لن يكون بالضرورة قابلاً للتطبيق في كل الحالات مستقبلاً. وأشار وكيل الأمين العام، في ختام ملاحظاته، إلى أنه لا بد من بذل جهود متواصلة للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وخاصة من خلال دعم الجهود التي تقوم بها حكومة سيراليون لتحقيق التنمية الطويلة الأجل وإقامة اقتصاد قوي، والمصالحة الوطنية، وتطوير قطاع الأمن، والحكم الرشيد، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بشكل كامل^(٥٧).

وركزت نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على مسألة حماية المدنيين، وعلى أهمية إتباع نهج متكامل في سيراليون. وفي حين أقرت بأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كانت نموذجية من حيث اشتغالها على حماية المدنيين، فقد أضافت أن أحد الدروس المستفادة كان يتمثل في أنها كان من الممكن أن تكون أكثر شمولاً لو كانت قد

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ٢١.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٤.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٦.

بعض أعضاء المجلس^(٦٢)، وممثلا سيراليون والمغرب^(٦٣)، والأخصائي الأقدم للحماية الاجتماعية لأغراض التنمية البشرية الإقليمية في البنك الدولي.

وتركزت تعليقات وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على الحالة في ليبيريا وعلى الجهود السياسية المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، وحذر من أن عدم الاستقرار في ليبيريا يهدد بعرقلة المكاسب الهامة التي تحققت في عملية السلام في سيراليون. ورأى أن سياسة الاحتواء المتبعة في ذلك الوقت تجاه ليبيريا لا تخلو من أوجه قصور، ويلزم إكمالها ببرنامج سياسي متسق وبناء. ورأى في ذلك الصدد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الليبرية لممارسة ضغط على الرئيس تايلور من أجل تهيئة مناخ مناسب للاضطلاع بإصلاحات القطاع الأمني ولتعزيز الحكم الرشيد والحوار والمصالحة الوطنية. كما رأى أن الوقت قد حان لإنشاء فريق اتصال معني باتحاد نهر مانو^(٦٤).

وتركيزا على المنظور الإنمائي، اقترح مدير غرب أفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إستراتيجيتين تضمنتا تكليف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالقيام، بالتعاون مع أمانة اتحاد نهر مانو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإعداد وثيقة إطارية وإستراتيجية للأمم المتحدة للمنطقة لدعم عملية الرباط للسلام والمساعدة على بناء الثقة فيما بين الأطراف وذلك بالتركيز على المبادرات الرئيسية

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن رأي مفاده أن كل صراع ينطوي على كثير من المتغيرات، وأن ”الإفراط في الوعود“ أو ”المبالغة في مد نطاق“ قدرة الأمم المتحدة على العمل على أرض الواقع لن يحلا أي حالة من حالات الصراع. وأضاف أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ينبغي أن يكونا على استعداد لدعم جهود الأطراف نفسها، وأن يساعدا على خلق بيئة تتيح للسلام أن يضرب بجذوره. غير أنه في الوقت الذي رفض فيه الفكرة القائلة بأن الأحداث في سيراليون توفر دروسا عالمية للأمم المتحدة، قال إن أحد الدروس المستفادة من سيراليون تتمثل في أن مجلس الأمن والأمم المتحدة يمكنهما إدارة جهودهما في مجال حفظ السلام بصورة أفضل، سواء كانت تلك الجهود متعلقة بحفظ السلام أو كانت دبلوماسية أو إنسانية لدعم عمليات السلام في حالات الصراع التي توجد فيها التزامات قائمة من جانب الأطراف بحل الصراع^(٦٥).

وعند استئناف الجلسة ٤٥٧٧ المخصصة لموضوع ”إعداد خطة عمل منسقة لاتحاد نهر مانو“، استمع المجلس إلى إحاطات من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومدير غرب أفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٦٦)، ورئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا. كما أدلى ببيانات

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٦٦) عند استئناف الجلسة، وجهت رئيسة مجلس الأمن انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المملكة المتحدة، يطلب فيها دعوة نائب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحضور الجلسة (S/2002/760).

(٦٢) الصين والدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) وفرنسا وغينيا وأيرلندا والنرويج والاتحاد الروسي. وكانت غينيا ممثلة بوزير خارجيتها.

(٦٣) كانت سيراليون ممثلة بوزير الخارجية والتعاون الدولي فيها.

(٦٤) (S/PV.4577 (Resumption 1)، الصفحات ٢ إلى ٤.

الطبيعية؛ واتفقوا على أن الجزاءات أدت دورا إيجابيا في السعي وراء السلام في سيراليون، وإن كانت هناك في الوقت نفسه ضرورة لتسوية الخلافات بين المجلس والأطراف الأخرى بشأن مستقبل الجزاءات، وخاصة فيما يتصل بليبيريا؛ وشددوا على ضرورة تعزيز جهود الوساطة وحل النزاعات التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والدور المحتمل للاتحاد الأوروبي في ذلك المسعى؛ وأعربوا عن اتفاقهم على أنه من الأهمية البالغة للأمم المتحدة أن تعمل على تعبئة الموارد لبناء السلام، فضلا عن حفظ السلام، من أجل تهيئة البيئة السليمة لتشجيع الاستثمار في المنطقة في الأجل الطويل؛ وأكدوا أهمية استمرار المجتمع الدولي في الاهتمام بليبيريا وضرورة وضع إستراتيجية شاملة لحل النزاعات لليبيريا؛ واقروا بالدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به مجلس الأمن في جمع الأطراف الرئيسية معا، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والبلدان المعنية في المنطقة؛ كما أعربوا عن تأييدهم لإنشاء فريق اتصال معني باتحاد نهر مانو.

العابرة للحدود المعنية بقضايا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق صيد الأسماك والتجارة عبر الحدود^(٦٥).

ورأى نائب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن السلام والأمن في منطقة اتحاد نهر مانو يرتكزان على دعائم ثلاث: تحقيق السلام الداخلي في سيراليون من خلال استمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح وتدعيم مؤسسات الدولة؛ وتحقيق السلام في منطقة نهر مانو من خلال جملة أمور منها تسريح الجماعات المسلحة في المنطقة؛ وأهمية استعادة السلام في المنطقة دون الإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لدعم جهود الجماعة الاقتصادية، اقترح تعزيز مؤسسات الجماعة الاقتصادية وقراراتها وبذل جهود للضغط على جميع الأطراف في ليبيريا للجلوس معا على طاولة التفاوض^(٦٦).

وعقب البيانات التي أدلى بها المتكلمون الرئيسيون، أشار معظم الوفود، ضمن جملة أمور، إلى ضرورة تشجيع الجهود الإقليمية المبذولة لتحقيق المصالحة داخل ليبيريا وبين ليبيريا وجيرانها؛ وأعربوا عن تأييدهم لاتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يبذلونه من جهود لتشجيع زيادة الأمن وتدابير بناء الثقة بين البلدان الثلاثة؛ وأقروا بأهمية المكتب الجديد للأمم المتحدة في غرب أفريقيا باعتباره نركز تنسيق لدعم الأمم المتحدة للجهود الإقليمية وللجهود المبذولة داخل ليبيريا نفسها؛ وأعربوا عن اتفاقهم مع ضرورة تعزيز الجهود المبذولة للسيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة ووقف الاستغلال غير المشروع للموارد

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.